جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

# البيان المالي التمهيدى
# لمشروع الموازنة العامة للدولة
# للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩

## جدول المحتويات

أولاً: الرؤية..... تحقيق نمو إقتصادى مستدام وتوزيع ثمار النمو بشكل عادل وكفء

ثانياً: تحليل للنتائج المحققة خلال السنوات السابقة والمستهدف لعام ٢٠١٩/٢٠١٨

- على مستوى الإقتصاد الكلى
- على مستوى المواطن
- النتائج المحققة في مجال الحماية الإجتماعية (الفئات الأولى بالرعاية)

ثالثاً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ وتأثيرها على الموازنة

١. أداء الإقتصاد العالمى
٢. أهم الإفتراضات الإقتصادية على المدى المتوسط
٣. معدلات النمو والبطالة
٤. معدلات العجز والدين الحكومى

رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

١. سياسات إصلاح المالية العامة

على جانب الإنفاق العام

على جاب الإيرادات العامة

خامساً: تقديرات الموازنة العامة على المدى المتوسط

- تقديرات لإجمالى النفقات والموارد على المدى المتوسط
- تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين على المدى المتوسط

سادساً: المخاطر المالية لموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

## أولاً: الرؤية.. تحقيق نمو إقتصادى مستدام وتوزيع ثمار النمو بشكل عادل وكفء

تستهدف وزارة المالية خلال موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٩/٢٠١٨ مواصلة جهودها والتى بدأت منذ عام ٢٠١٦ نحو تحقيق تنمية إقتصادية شاملة وتحفيز النشاط الإقتصادى بما ينعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين وجودة وكفاءة الخدمات العامة وفاعلية البرامج ذات البعد الإجتماعى. ويمثل ترسيخ النمو الإقتصادى وتوزيع ثماره على الجميع أولوية هامة فى قرارات الحكومة خلال المرحلة القادمة حيث إنطوت الفترة السابقة على إجراءات هدفها تحسين الوضع الإقتصادى وتنفيذ المزيد من الإجراءات الهيكلية. وتدرك الدولة بيقين بأن الجزء الأهم من حصاد برنامج الإصلاح الإقتصادى سوف يتحقق عندما يشعر به المواطن على أرض الواقع والتأسيس لخطوات ثابتة نحو تحقيق مستقبل أفضل لتحسين جودة حياه ومستوى معيشة المصريين.

### منطلقات السياسة المالية

١-خفض معدلات العجز والدين العام لتصل إلى مستويات منخفضة ومستدامة.

٢-زيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الايرادات الضريبية وغير الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي.

٣-رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين وإتباع سياسات توزيعية وحمائية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف.

٤-المساهمة فى دفع النشاط الإقتصادى وزيادة قدرة الإقتصاد على توليد فرص عمل منتجة وكافية

### يستهدف مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ تحقيق المعدلات التالية:

**دفع معدلات النمو**

- رفع معدل النمو الحقيقى السنوى إلى ٥.٨% فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

**التشغيل**

- خلق فرص عمل حقيقية لخفض معدل البطالة إلى ١٠-١١% فى ٢٠١٩/٢٠١٨.

**الضبط المالى**

- خفض عجز الموازنة إلى ٨.٤% فى ٢٠١٩/٢٠١٨ وتحقيق فائض أولى قدره ٢% من الناتج المحلى وخفض الدين العام كنسبة من الناتج المحلى إلى ٩١-٩٢%.

**رصيد الإحتياطي من النقد الأجنبى**

- رفع نسبة الإحتياطى من النقد الأجنبى إلى أكثر من ٦ شهور من الواردات فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

**ضبط واستقرار الأسعار**

- خفض معدل التضخم إلى ١٠% فى ٢٠١٩/٢٠١٨ والوصول به إلى أقل من ذلك فى المدى المتوسط.

ويرتكز برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل للحكومة على المحاور الرئيسية التالية:

١. تحقيق استقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلى لضمان اتساق وتكامل السياسات المالية والنقدية المتبعة وبما يوفر بيئة مستقرة تعزز الثقة في أداء وقدرة الاقتصاد المصري على جذب معدلات استثمار عالية لتحقيق تنمية شاملة.

٢. التدرج في التنفيذ بحيث يتم دائماً التركيز على أهم التحديات القائمة ومواجهة التحديات والمعوقات الأكثر تأثيراً على النشاط الإقتصادى ومجتمع الأعمال بالإضافة إلى أهمية ضمان عدالة توزيع أعباء وثمار برنامج الإصلاح الإقتصادى بحيث يشعر الجميع خلال أقل فترة ممكنة بجدوى وعائد الإصلاح.

٣. تبنى وتعزيز إصلاحات هيكلية تعتمد على ايجاد حوافز جديدة لتطوير هيكل الاقتصاد وتهدف إلى زيادة معدلات الإنتاجية ورفع التنافسية من خلال التعامل بجدية غير مسبوقة مع المشاكل الهيكلية التي تحد من التنمية مثل البيروقراطية وارتفاع تكلفة الإنتاج، وزيادة الموارد الموجهة لأنشطة الصناعة والتصدير والاستثمار. كما يستهدف البرنامج خلق بنية تحتية متطورة ومصادر مستدامة للطاقة لانشاء قاعدة انتاجية كبيرة.

٤. العمل على إيجاد شبكة من برامج الحماية الاجتماعية الفعالة والقادرة على حماية الطبقات الاقل دخلاً والطبقات المتوسطة.

## تحليل للنتائج المحققة خلال السنوات السابقة والمستهدف لعام ٢٠١٩/٢٠١٨

قامت الحكومة بإعداد برنامج وطنى للإصلاح الاقتصادى يمتد من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ يهدف الى تحقيق معدلات نمو وتشغيل مرتفعة مدفوعة بزيادة تدريجية ومستدامة فى معدلات الادخار والاستثمار. كما يهد البرنامج لتحقيق انطلاقة اقتصادية من خلال ضمان استدامة المعروض من مصادر الطاقة وتوافر بنية تحتية متطورة وبيئة أعمال تضمن تنافسية الاقتصاد المصري، وكذلك توافر عمالة مؤهلة، وقاعدة إنتاجية كبيرة لخدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة ومساندتها على المنافسة والتصدير لضمان القدرة على جذب استثمارات وخلق فرص عمل حقيقية ومنتجة وخفض معدلات البطالة إلى ٧-٨% في المدى المتوسط. كما تهدف الحكومة الاستمرار فى تنفيذ مشروعات تنموية كبرى عابرة للأجيال، والاهتمام بالتنمية البشرية والتدريب لزيادة معدلات التشغيل والانتاجية، بما يساهم فى زيادة دخول المواطنين وخفض معدلات الفقر.

## أهم النتائج المحققة بالمؤشرات الإقتصادية

| | فعلي | | | متوقع | مستهدف |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ |
| معدل النمو الحقيقي (%) | ٤,٤٪ | ٤,٣٪ | ٤,٢٪ | ٥,٢٪ | ٥,٨٪ |
| معدل البطالة (%) | ١٢,٧٪ | ١٢,٥٪ | ١٢,٠٪ | ١٠,٨٪ | ١١-١٠٪ |
| عجز الموازنة الكلى كنسبة من الناتج المحلي (%) | ١١,٥٪ | ١٢,٥٪ | ١٠,٩٪ | ٩,٨٪ | ٨,٤٪ |
| الميزان الأولى للموازنة كنسبة من الناتج المحلي (%) | -٣,٦٪ | -٣,٥٪ | -١,٨٪ | ٠,٢٪ | ٢,٠٪ |
| معدل التضخم (%) | ١١,٠٪ | ١٠,١٪ | ٢٣,٣٪ | ٢٠,٥٪ | ١٣,٢٪ |
| الدين العام كنسبة من الناتج المحلي (%) | ٩٣,٦٪ | ١٠٢,٨٪ | ١٠٧,٧٪ | ٩٧٪ | ٩١٪ |
| الإحتياطي من النقد الأجنبي كعدد شهور الواردات | ٣,٩ | ٣,٧ | ٦,٦ | ٦ ـ ٨ شهور من الواردات | |

## ثانياً: تحليل للنتائج المحققة خلال السنوات السابقة والمستهدف لعام ٢٠١٩/٢٠١٨

### العائد من تنفيذ برنامج الاصلاح على مستوى الإقتصاد الكلى

تشير النتائج الأولية إلى وجود تحسن ملحوظ فى جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مقارنة بالوضع السابق، مما يعزز الثقة فى برنامج الاصلاح الاقتصادي. ولكن التحديات المالية والاقتصادية مازالت قائمة وستستدعى الاستمرار فى تنفيذ البرنامج للتأكد من استدامة النتائج الإيجابية ورفع مستوى المعيشة للمواطن.

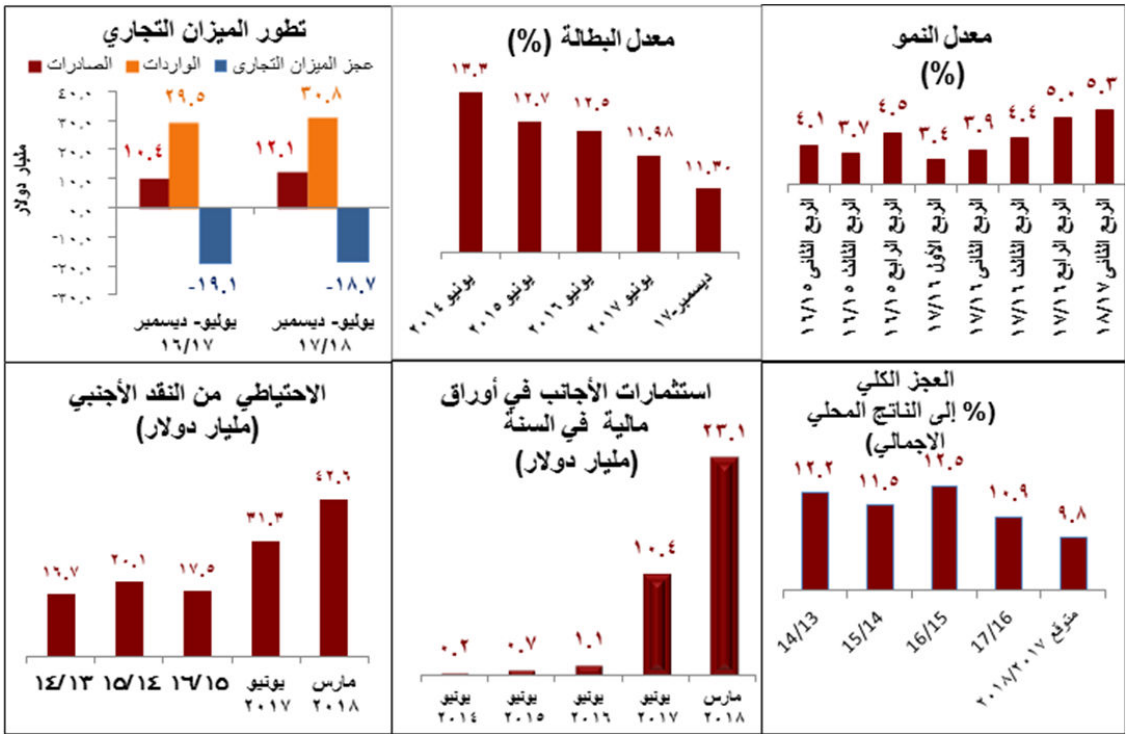


لقد كان لبرنامج الإصلاح الشامل الذى طبقته الحكومة المصرية منذ ٢٠١٦ أثراً كبيراً على إستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى وتحقيق تطوراً ملحوظاً فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وكذا تحسن ترتيب مصر فى العديد من المؤشرات العالمية، كما تلقى برنامج الإصلاح الشامل دعماً سياسياً من قبل العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، والعديد من الصحف العالمية، وكذا مؤسسات التقييم السيادى ودول مجموعة السبعة G7 حيث أعلنت تلك المؤسسات في العديد من المناسبات ترحيبها بجدية برنامج الاصلاح الاقتصادي ومساندتها له وثقتها في أثر الاصلاحات المتبعة فى تحقيق المستهدفات الإقتصادية والمالية الطموحة للبرنامج.

وقد كانت أبرز المؤشرات الإقتصادية التى شهدت تحسناً ملحوظاً إثر تطبيق برنامج الإصلاح الشامل ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ الى ٥.٣% وهو أعلى معدل نمو تم تحقيقه منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وقد جاء ذلك التحسن مدفوعاً بفضل المساهمة الإيجابية لمعظم القطاعات الاقتصادية، كما صاحب ذلك التحسن خفض معدلات البطالة لتصل الى ١١.٣% في ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ١٢.٤% في ديسمبر ٢٠١٦ و١٣.٣% في يونيو ٢٠١٤. ونظراً لجدية الاجراءات المتبعة، فقد أسفر ذلك عن زيادة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي لتصل الى ٤٢.٦ مليار دولار في مارس ٢٠١٨، وانخفاض العجز الأولى للموازنة الى ١.٨% من الناتج في ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٣.٥% من الناتج في العام السابق وهو ما تحقق بسبب نمو الإيرادات بـ ٣٤% وهو ما فاق معدل النمو السنوي للأنفاق الحكومي للمرة الاولى منذ سنوات. كما دعمت الاصلاحات المنفذة في مجال الطاقة والتحول الى نظام مرن لسوق الصرف الى تحسن تنافسية الاقتصاد المصري وبيئة الاستثمار وهو ما انعكس في تزايد حجم التدفقات الأجنبية من خلال القطاع المصرفي كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ ١٤.٢% خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ لتصل الى ٨ مليار دولار. كما تشير أحدث البيانات إلى إنخفاض عجز الميزان التجاري بـ ١.٤% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق فى ضوء زيادة حصيلة الصادرات غير البترولية بـ١٠%. ومن المتوقع ان تساهم الإصلاحات المنفذة والزيادة المتوقعة في انتاج الغاز الطبيعي الى تحسن هيكلي بميزان المدفوعات. كما نجحت الحكومة في إصدار سندات دولية بقيمة ١١ مليار دولار خلال الفترة من يناير ٢٠١٧ حتى فبراير ٢٠١٨ حيث كان هناك اقبال كبير من المستثمرين (وصل حجم المعروض من المستثمرين ٣.٥ ضعف القيمة المصدرة). كما قامت الحكومة مؤخراً بإصدار سندات باليورو للمرة الأولى بلغت قيمتها ٢ مليار يورو وهو الإصدار الذى شهد إقبال كبير بمعدل تغطية بلغ نحو ٤ مرات أكثر من القيمة الأصلية، وساهم فى العمل على إصدار سندات لمدة ٨ سنوات بعائد ٤.٧٥% ولمدة ١٢ سنة بعائد ٥.٦٢٥%. وتضاعفت استثمارات الاجانب فى الاوراق المالية الحكومية أكثر من عشرين ضعف تقريباً لتصل الى ٢٣.١ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٨ مقارنة بـ ١.١ مليار دولار فى يونيو ٢٠١٦.

## العائد على مستوى المواطن:

نتائج أولية مبشرة تعكس مردود الاصلاح الاقتصادي في بعض المجالات التي تمس حياة المواطنين

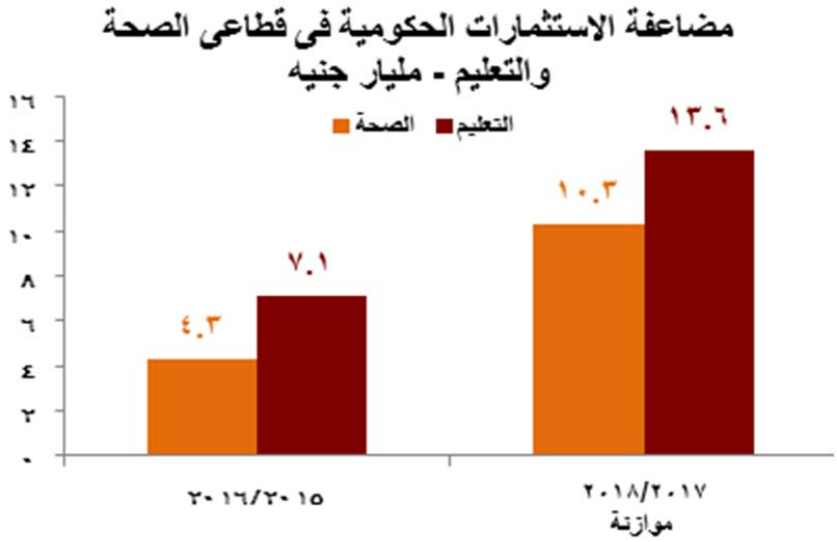


المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ووزارة المالية

## النتائج المحققة فى مجال الحماية الإجتماعية (الفئات الأولى بالرعاية)

**إجمالى أعداد المستفيدين من أهم برامج الحماية الإجتماعية**

| البيان | ١٦/١٥ | ١٧/١٦ | ١٨/١٧ | ١٩/١٨ |
|---|---|---|---|---|
| **دعم السلع التموينية** | | | | |
| القيمة (مليار جنيه) | ٤٢,٧ | ٤٧,٥ | ٨٢,٢ | ٨٦,٢ |
| **الدعم النقدى (معاش الضمان الإجتماعى وبرنامجى تكافل وكرامة)** | | | | |
| القيمة (مليار جنيه) | ٨,٨ | ١٢,٩ | ١٧,٥ | ١٧,٥ |
| أعداد المستفيدين | ٠,٧ | ١,٧٠ | ٢,٨٥ | ٣,٢ |

المصدر: وزارة المالية، ووزارة التضامن الإجتماعى

### دعم السلع التموينية

حرصا من الحكومة على وجود قدر كبير من الحماية اثناء تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى فقامت الحكومة خلال الفترة الماضية بالتوسع فى برنامج دعم السلع التموينية من خلال زيادة قيمة الدعم الشهرى للفرد إلى ٥٠ جنيه فى يونيو ٢٠١٧ بدلاً من ١٥ جنيه فى يونيو ٢٠١٥ ورفع كفاءة المنظومة لضمان توافر السلع الاساسية للمواطنين بأسعار مناسبة وجودة عالية. لذا تبلغ فاتورة دعم السلع التموينية فى ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٨٢ مليار جنيه مقابل ٤٧.٥ مليار جنيه فى العام السابق بنسبة نمو ٧٢.٩%.

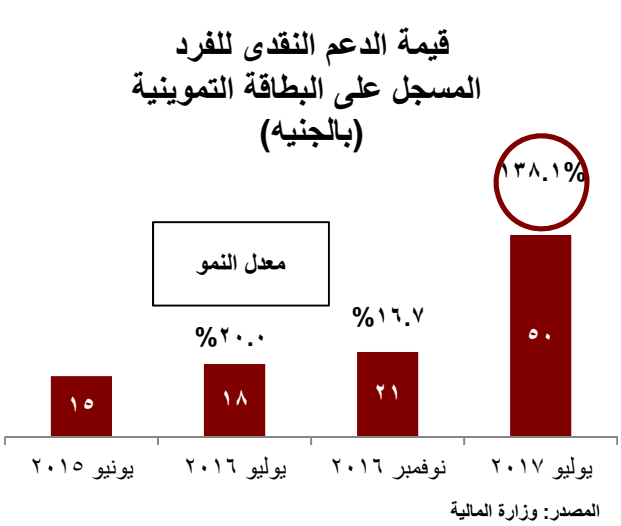


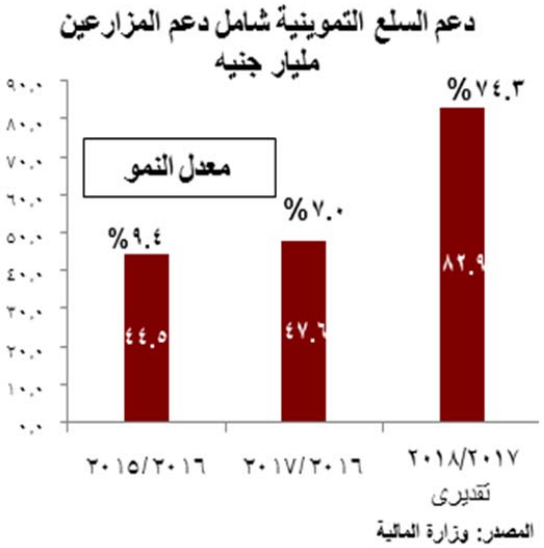


## برامج الرعاية الصحية

كما تولى الحكومة اهتماماً خاصاً ببرامج الرعاية الصحية بهدف توفير الخدمات الصحية للمواطنين ومتطلبات علاجهم بالمستشفيات والوحدات الصحية، مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين أحوال الأطباء وهيئة التمريض. بالإضافة الى زيادة ما يتم تخصيصه كدعم للتامين الصحى على الطلاب والمرأة المعيلة والفلاح وعلاج غير القادرين، فقد تم مضاعفة مخصصات شراء الأدوية ودعم التأمين الصحى والأدوية وعلاج المواطنين على نفقة الدولة لتصل إلى ١٠.١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ٤.٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.كما تم إقرار قانون التأمين الصحى الشامل ليساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية لجميع المواطنين (لمزيد من التفاصيل برجاء الرجوع الى القسم الرابع ٢- على جانب الحماية الإجتماعية)

## الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة"

وهو الدعم النقدى المشروط بضرورة تعليم الأطفال لمستحقيه. وقد بدأ تنفيذ برنامج تكافل وكرامة في مارس ٢٠١٥ بتمويل من الحكومة المصرية بالإضافة لقرض من البنك الدولى ويستهدف البرنامج دعم الأسر المصرية تحت خط الفقر، وقد بلغ عدد الأسر التي تم شمولها بالدعم النقدي (تراكمي) ١.٧٤ مليون أسرة  فى يونيو ٢٠١٧ (تمثل نسبة مساهمة السيدات فى برنامج تكافل ٨٩%) موزعة على ٥٦٣٠ قرية في ٣٤٥ مركز في جميع محافظات الجمهورية كما من المتوقع أن يرتفع أعداد المستفيدين إلى ٢.٨٥ مليون فرد بنهاية العام المالى الحالى. ومن المتوقع أن يبلغ الدعم المنصرف على الأسر المستفيدة ما يقرب من ١٦ مليار جنيه مصري تراكمي خلال عامى ٢٠١٧/٢٠١٦ و٢٠١٨/٢٠١٧ (يبلغ متوسط المساعدة الشهرية ٤٤٥ جنيه للفرد).

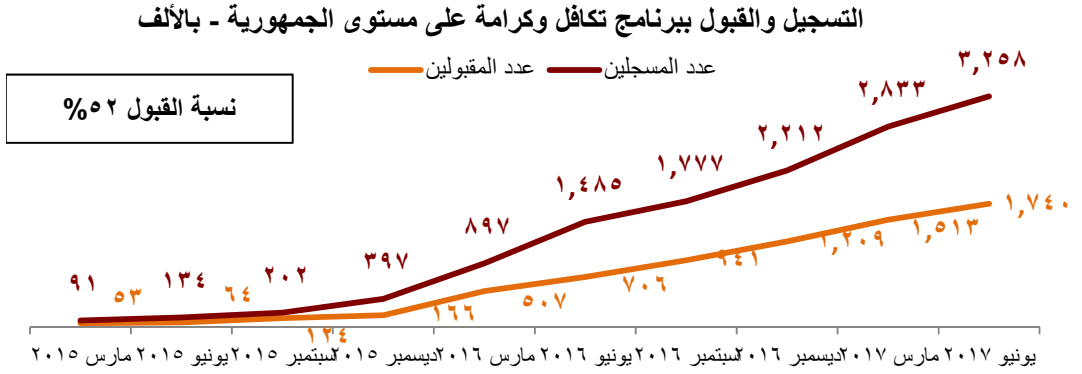

## الدعم الإيجابى لتنظيم الأسرة

تحفيز إيجابى للأسر الصغيرة وتوفير الدعم النقدى لإجمالى ٣ أطفال للأسرة الواحدة، بالإضافة إلى بدء تنفيذ مبادرة "إثنين كفاية" للحد من الزيادة السكانية بالتنسيق مع وزارة الصحة وبالتعاون مع ٢٥٠ جمعية أهلية.

## دعم السيدات المعيلات

تقديم الدعم النقدى لإجمالى ٢١٣ ألف سيدة مطلقة أو أرملة أو مهجورة أو زوجها مسجون.

## الحماية الاجتماعية للمتضررين من النكبات والكوارث

تندرج إغاثة المنكوبين والمتضررين من الكوارث تحت مظلة الحماية ، حيث أن المواطنين المصابين يتعرضون لمخاطر اقتصادية واجتماعية تستحق التدخل لحمايتهم وبصفة خاصة النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة. بلغ عدد النكبات أثناء ٢٠١٦-٢٠١٧ نحو ٢٠٠٩ نكبة عامة و١,١٠٤ نكبة فردية، وبلغ إجمالي قيمة المنصرف من مساعدات اللإغاثة ٥٤,٢٢١ جنيه مصري تقريباً

## التأمينات الإجتماعية: الحماية الاجتماعية للعاملين والمتقاعدين

تم زيادة تحويلات الخزانة لصناديق المعاشات بنسبة ١١٤ % في موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ لعدد ٩,٢ مليون مستفيد (منهم ٥.٥ مليون سيدة)، وتبلغ تكلفة الزيادة حوالى ٣٣.٣ مليار جنيه مصري، كما تم رفع المعاشات المنخفضة بموجب القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥. هذا بالإضافة إلى وضع حد أدنى للمعاشات لا يقل عن ٥٠٠ جنيه، وبحد أدني للزيادة ١٢٥ جنيه مصري في العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ استفاد منه نحو ٣ مليون صاحب معاش.

- عدد المستفيدين من الحد الأدنى لزيادة المعاش (١٢٥ جنيه) في ٢٠١٦/٧/١ هو ٣.٢ مليون مستفيد.
- عدد المستفيدين من الحد الأدنى لزيادة المعاش (٥٠٠ جنيه) في ٢٠١٦/٧/١ هو ١.٦ مليون مستفيد.

## الحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل والمطلقات من خلال بنك ناصر الإجتماعى

إن لبنك ناصر دور اجتماعي مهم في خدمة الفئات الأولى بالرعاية، حيث يقوم بالإقراض الاجتماعي "قرض حسن بدون فوائد"، وتمويل عمليات الإسكان الاجتماعي وتأثيث شقق الزوجية للشباب وشراء سيارات التاكسي بفائدة منخفضة، إضافة إلى تقديم النفقة للمطلقات من صندوق تأمين الأسرة التابع لبنك ناصر. وفى إطار التيسير على مستحقي النفقة، تم إستصدار ٣٠ ألف بطاقة للمستحقين الفترة مارس-مايو ٢٠١٧.

## حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

تم إعداد مشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مستوفياً ملاحظات وتعليقات كافة الوزارات والمجلس الأعلى للشرطة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة وتمت إحالته إلي مجلس النواب. كما تم إطلاق استراتيجية الوزارة لحماية ورعاية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة خلال ديسمبر ٢٠١٦، وبحضور ٢٨٠ مشارك. تقديم خدمات متنوعة للسيدات ذوات الإعاقة تشمل التأهيل والعلاج الطبيعى والإستضافة النهارية والليلية، والتدريب على التخاطب، كما تقدم منحاً للدارسات الكفيفات.

## تطوير الخدمات المقدمة من خلال المؤسسات التأهيلية المختلفة

يبلغ عدد المؤسسات التأهيلية المختلفة ٦٤٠ مؤسسة يستفيد منها ٥٨٩,٢٨٠ من الأشخاص ذوى الإعاقة. وتقوم المؤسسات بتقديم الخدمات التالية: مؤسسات رعاية (استقبال وإقامة)، ومراكز تأهيل وعلاج طبيعى، ومكاتب تأهيل وتقديم خدمات متكاملة لذوي الإعاقة، ومركز التوجيه النفسي، ومراكز تقويم مهني، ومركز خدمات المكفوفين، ومراكز التخاطب والمهارات اللغوية، ومصانع أجهزة تعويضية. كما تقوم الوزارة بتنفيذ قوافل طبية في المناطق النائية وإجراء التدخل المبكر للوقاية والحماية من الإعاقات المستعصية، وبدمج الأشخاص الصم وضعاف السمع بكليات التربية النوعية. هذا بالإضافة إلى الدعم النقدي المُقدم لحوالي مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة (الضمان الاجتماعي و"كرامة") وإلى فتح وحدة توظيف للأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التضامن الاجتماعي.

## التمكين الإقتصادى والإهتمام بالمرأة

- قروض "مستورة" يبلغ إجمالى القروض التى أتاحها بنك ناصر الإجتماعى فى ثلاثة شهور فقط ٢٦٨٧ قرضاً بإجمالى ٣٦٥٤٦ مليون جنيه مصرى، وذلك لعمل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر. وينفذ مشروع "مستورة" فى إطار المبادرة التى أطلقها السيد رئيس الجمهورية للتمكين الإقتصادى للسيدات بإجمالى تمويل ٢٥٠ مليون جنيه.
- تسهيل صرف النفقة طبقاً للقانون رقم ١١٣ لسنة ٢٠١٥ لإنشاء صندوق تأمين الأسرة للنساء المطلقات وغيرهم من الفئات المتعثرة فى الحصول على مستحقاتهم. وقد بلغ عدد الأحكام ١٦٨ ألف حكماً كما بلغت النفقة المنصرفة ٤٣ مليون جنيه شهرياً إلى حوالى ٣٠٠ ألف مستفيد، وبدء صرف النفقة بالمحمول لحوالى ٨,٠٠٠ سيدة.
- مشروعات تنمية المرأة الريفية بلغ عدد المشروعات التى ساعدت الوزارة فى تمويلها للسيدات ٥٧ ألف مشروع صغير على مستوى الجمهورية كما بلغ عدد السيدات أصحاب المشروعات ٧٩ ألف سيدة.

- مشروعات الأسر المنتجة بلغ إجمالى عدد مشروعات الأسر المنتجة التى تديرها سيدات حوالى ٩,٠٠٠ مشروع أسرة منتجة من إجمالى ١٢ ألف مشروع، وحققت حجم مبيعات من خلال معارض الوزارة حوالى ١٧ مليون جنيه.
- مراكز خدمة المرأة العاملة تشرف وزارة التضامن على ٣٩ مركز فى ٢٢ محافظة وذلك لتقديم خدمات للمرأة العاملة مثل إعداد وجبات نصف جاهزة، توفير معاونات المنازل، وتوفير جليسات المسنين وجليسات الأطفال، وأعمال الغسيل والتظيف الجاف والكى. ويبلغ عدد المستفيدات ١٦٥٥٠٠ سيدة.

## ثالثاً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ وتأثيرها على الموازنة

### رؤية مصر ٢٠٣٠

تتسق أهداف موازنة العام المالى القادم مع إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" بالسعى نحو تحقيق اقتصاد سوق منضبط يتميّز باستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادرا على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، بينما تعمل الحكومة على إيجاد شراكة بناءة مع القطاع الخاص، جنباً إلى جنب مع دور قوي للدولة كداعم ومنظم ومراقب، وكشارك ومحفّز للنشاط الاقتصادي.

### أداء الإقتصاد العالمى٢٠١٧

فمن المتوقع أن تتحسن وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٨ لينمو بنحو ٣.٧% صعوداً من ٣.٦% فى عام ٢٠١٧. كما أنه من المتوقع استمرار التحسن المحدود فى معدلات نمو التجارة الدولية و ثباتها عند ٤% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي. كما تعتمد المسارات المتوقعة لأسعار الفائدة بشكل كبير على تطورات النشاط الاقتصادي فى الاقتصادات المتقدمة وعلى مسارات السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة. ففي ظل التوقعات بتبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات مالية توسعية لحفز النمو الاقتصادي واتجاه توقعات التضخم فى الأجل الطويل نحو الارتفاع، قد يتجه البنك الفيدرالي الأمريكي إلى تبنى مسارات أسرع لتشديد السياسة النقدية لخفض مستويات التضخم وهو ما قد يتوقع على ضوئه تبنى أكثر من جولة لرفع أسعار الفائدة بمعدلات تتراوح ما بين ٠.٥-٠.٧٥ نقطة خلال عام ٢٠١٨ .

**آفاق الاقتصاد العالمي**

| البيان | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|---|
| **الاقتصاد العالمي** | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٣,٧٠٥ | ٣,٦٩٨ | ٣,٧٢٢ | ٣,٧٦٨ |
| معدل التضخم (%) | ٣,٣١٢ | ٣,٢٩١ | ٣,٢٧٢ | ٣,١٩٩ |
| معدل نمو التجارة في السلع و الخدمات (%) | ٤,٠٤٢ | ٣,٩١٧ | ٣,٨٣٩ | ٣,٨٧٩ |
| **الاتحاد الأوروبي** | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٢,٠٨٣ | ١,٨٣٨ | ١,٨١٥ | ١,٧٣ |
| معدل التضخم (%) | ١,٧١٥ | ١,٨٨٩ | ١,٩٣٧ | ١,٩٨٩ |
| **الأسواق الناشئة و الاقتصادات النامية** | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٤,٨٥١ | ٤,٩٥٨ | ٥,٠٢٦ | ٥,٠٥٧ |
| معدل التضخم (%) | ٤,٤٤٣ | ٤,١٣٩ | ٤,٠٧١ | ٣,٩٦٩ |
| **اسيا** | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٥,١٧٩ | ٥,٢٨١ | ٥,٢٥٧ | ٥,٢٥٧ |
| معدل التضخم (%) | ٣,١٤٩ | ٣,٢٠٣ | ٣,٢٨١ | ٣,٢٦٦ |
| **الشرق الأوسط و شمال أفريقيا** | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٣,١٩٧ | ٣,١٦ | ٣,٣١٧ | ٣,٤٦٨ |
| معدل التضخم (%) | ٨,١٠٧ | ٦,٠٣ | ٥,٤٨٥ | ٤,٩٤٨ |
| **أفريقيا و جنوب الصحراح الكبري** | | | | |
| معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٣,٣٧٨ | ٣,٤٤١ | ٣,٦٨٥ | ٣,٧٨٧ |
| معدل التضخم (%) | ٩,٥ | ٨,٦٠١ | ٨,٣٢٦ | ٧,٩٨٢ |

حيث تشير التقديرات أن الزيادة التى سوف تشهدها معدلات نمو الإقتصاد العالمى تأتى في ضوء تحسن معدلات النمو بآسيا وأوروبا بشكل فاق التوقعات إلى جانب التغييرات في السياسة الضريبية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التخفيضات الضريبية. وقد تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بناءاً على إرتفاع معدلات النمو العالمية المتوقعة ولكن مع الأخذ في الإعتبار عدد من المخاطر التى يشهدها الإقتصاد العالمى.

أهم مخاطر الإقتصاد العالمى التى قد تؤثر على الاقتصاد المصرى وعلى تقديرات الموازنة:

١. استمرار أسعار البترول فى الارتفاع واستقرارها فوق ٦٥-٧٠ دولار للبرميل فى ضوء قيام منظمة الأوبك وروسيا بخفض الإنتاج بالتزامن مع زيادة الطلب على البترول فى ضوء استقرار معدلات النمو العالمى عند مستويات جيدة.
٢. قيام البنك الفيدرالى الامريكى برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكى بشكل كبير يؤدى الى زيادة التدفقات المالية لداخل الولايات المتحدة وخفض قيمة التدفقات المالية الموجهة للدول الناشئة والنامية.
٣. التحولات السياسية التى تشهدها عدد من الاقتصادات بمنطقة الشرق الاوسط والتى قد يكون لها تداعيات سلبية على نظرة المستثمرين للمنطقة وعلى حركة التجارة والتدفقات المالية للمنطقة.
٤. تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى وتأثيرها المحتمل على حركة التجارة من وإلى أوروبا وعلى معدلات النمو المحققة بالقارة والتى تعتبر الشريك التجارى والاستثمارى الرئيسى لمصر.
٥. الاتجاه العالمى المتزايد نحو تبنى سياسات تجارية حمائية قد تصل إلى حروب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهو ما قد تؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل فى عدد من الدول المتقدمة والنامية
٦. تغير سعر الصرف المحلى عن المستويات الحالية بما له من أثر على الايرادات والمصروفات الدولارية كإيرادات قناة السويس والهيئة العامة للبترول ودعم السلع التموينية ودعم الطاقة.

## ١. أهم الإفتراضات الإقتصادية على المدى المتوسط

**أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط**

| البيان | ٢٠١٨/٢٠١٧ | | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| | مشروع موازنة | متوقع | | مستهدف | |
| متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%) | ١٨,٠ | ١٨,٥ | ١٤,٧ | ١٠,٧ | ٨,٤ |
| متوسط سعر برميل برنت[١] (دولار / برميل) | ٥٥,٠ | ٦١,٠ | ٦٧,٠ | ٦١,٢ | ٥٩,٢ |
| متوسط سعر القمح الأمريكي[٢] (دولار) | ١٨٥,٦ | ١٨٥,٦ | ١٨٤,٢ | ١٩٨,٠ | ٢٠٠,٣ |

١/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٢/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

## ٢. معدلات النمو والبطالة

تقوم افتراضات أداء الاقتصاد المصرى خلال العام المالى القادم ٢٠١٩/٢٠١٨ على زيادة معدلات النمو لتحقق ٥.٨% مع التركيز على تحقيق نمو احتوائى شامل كثيف التشغيل تنعكس اثاره على مختلف فئات المجتمع، لذا تستهدف الحكومة خلق فرص عمل تستوعب أعداد الداخلين الجدد سنويا لسوق العمل وتسمح فى نفس الوقت بخفض معدلات البطالة بشكل مستمر إلى ٧-٨% في المدى المتوسط.

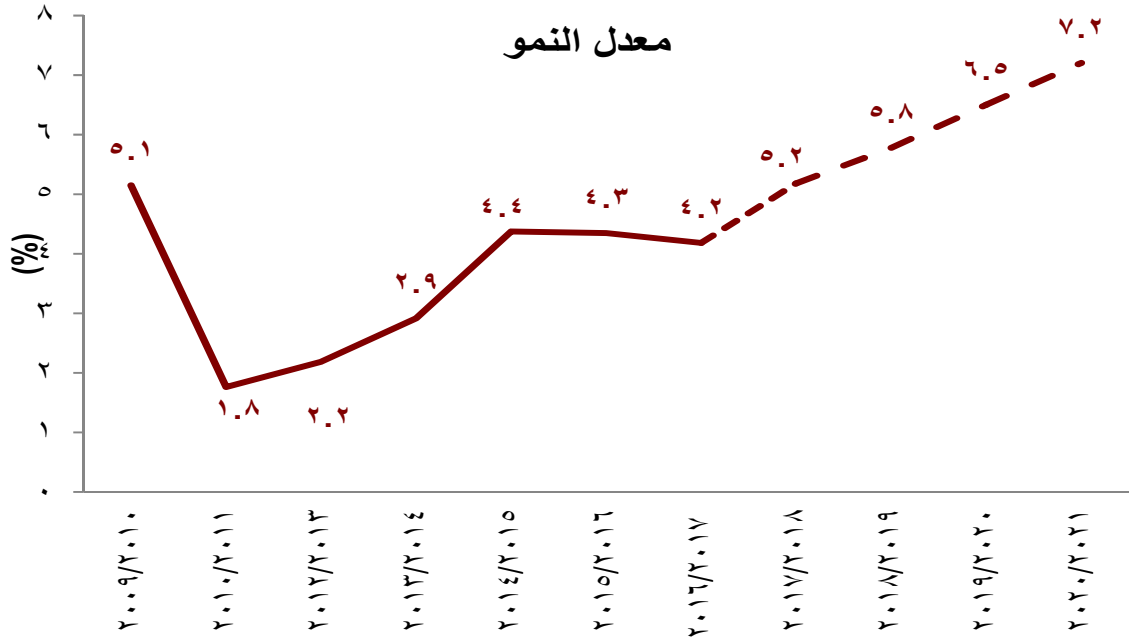


ولتحقيق تلك المستهدفات سوف تقوم الحكومة بالتوسع فى تطبيق سياسات من شأنها ما يلى:

## ٣. معدلات العجز والدين الحكومى

يستدهدف مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ خفض العجز الكلى ليصل إلى نحو ٨.٤% من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ١٠.٩% فى العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ وعجز مستهدف قدره ٩.٨% من الناتج المحلى في ٢٠١٨/٢٠١٧. حيث تعكس التقديرات الأولية المقترحة للموازنة العامة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ التزام الحكومة باستمرار تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل الذى يهدف الى دفع الاقتصاد المصرى للنمو بكامل طاقته وبما يسمح بخلق وتوليد فرص عمل كافية وحقيقية ومنتجة، وكذلك استمرار جهود الضبط المالى المتمثلة فى خفض نسبة الدين العام والعجز الكلى لأجهزة الموازنة للوصول بهم الى معدلات منخفضة ومستدامة تصل ٩١- ٩٢% في يونيو ٢٠١٩ والى ٧٥-٨٠% بحلول ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى سنوى مستدام فى حدود ٢% من الناتج حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠.

| المؤشر (نسبة للناتج المحلى) | فعلي | | | | متوقع | مشروع موازنة | مستهدف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ |
| العجز الكلى | ١٢,٢٪ | ١١,٥٪ | ١٢,٥٪ | ١٠,٩٪ | ٩,٨٪ | ٨,٤٪ | ٦,٢٪ |
| الميزان الاولى | -٣,٩٪ | -٣,٦٪ | -٣,٥٪ | -١,٨٪ | -٠,٢٪ | ٢,٠٪ | ٢,٠٪ |
| دين اجهزة الموازنة العامة | ٩١٪ | ٩٤٪ | ١٠٣٪ | ١٠٨٪ | ٩٧٪ | ٩١٪ | ٨٦٪ |
| إجمالى المصروفات | ٣٣,٤٪ | ٣٠,٢٪ | ٣٠,٢٪ | ٢٩,٧٪ | ٢٨,١٪ | ٢٧,١٪ | ٢٣,٤٪ |
| إجمالى الإيرادات | ٢١,٧٪ | ١٩,١٪ | ١٨,١٪ | ١٩,٠٪ | ١٨,٤٪ | ١٨,٨٪ | ١٧,٤٪ |

حيث تستهدف الحكومة زيادة موارد الدولة بشكل كفء وبدون التاثير السلبى على النشاط الانتاجى بالإضافة الى إعادة هيكلة الانفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح بزيادة انفاق الحكومة على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لتحسين الخدمات المقدمة ولضمان مستقبل افضل للمواطنين. كما تهدف سياسة وزارة المالية الى تنويع مصادر التمويل وبما يضمن تحقيق اقل عائد وتكلفة على خدمة الدين بالإضافة لتطويل عمر الدين والاستفادة من وسائل التمويل الميسرة (منخفضة التكاليف وطويلة الاجل) المتاحة من قبل المؤسسات الدولية. كما تستهدف وزارة المالية تحسين هيكل الدين العام وتطويل أجل الأوراق المالية الحكومية المصدرة بالإضافة إلى توسيع قاعدة المستثمرين بما يسهم فى تحقيق خفض تدريجى فى تكلفة خدمة الدين، وذلك من خلال جذب المؤسسات الاستثمارية للاكتتاب في أذون وسندات الخزانة في السوق المحلي.

### تطور الإيرادات والمصروفات

| البيان | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ متوقع | ٢٠١٩/٢٠١٨ مشروع موازنة | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالى الإيرادات (مليون جنيه) | ٤٥٦،٧٨٨ | ٤٦٥،٢٤١ | ٤٩١،٤٨٨ | ٦٥٩،١٨٤ | ٨١٣،٤٠٣ | ٩٨٩،١٨٨ | ١،٠٦٢،٦٤٥ | ١،١٧٩،١٢٧ |
| *معدل النمو %* | | ١,٩٪ | ٥,٦٪ | ٣٤,١٪ | ٢٣,٤٪ | ٢١,٦٪ | ٧,٤٪ | ١١,٠٪ |
| إجمالى المصروفات (مليون جنيه) | ٧٠١،٥١٤ | ٧٣٣،٣٥٠ | ٨١٧،٨٤٤ | ١،٠٣١،٩٤١ | ١،٢٣٤،٤٠٦ | ١،٤٢٤،٠٢٠ | ١،٤٢٦،٠٠٧ | ١،٥٠٧،٨٧٤ |
| *معدل النمو %* | | ٤,٥٪ | ١١,٥٪ | ٢٦,٢٪ | ١٩,٦٪ | ١٥,٤٪ | ٠,١٪ | ٥,٧٪ |

## رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩

### ١- سياسات إصلاح المالية العامة

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظرا لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام على المدى المتوسط بالإضافة الى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية.

### على جانب الإنفاق العام

تستند سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ على إستكمال جهود إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين بما يضمن كفاءة الإنفاق وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف ولكونه امر ضرورى لتحقيق الضبط المالى المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط وخلق مساحة مالية فى المستقبل تسمح بزيادة الانفاق الاستثمارى القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية وبما يسمح بزيادة الإنفاق المخصص لتطوير الخدمات العامة، وإستكمال المشروعات الكبرى لتطوير البنية التحتية وفى مقدمتها النقل والمواصلات العامة، ومياه الشرب والصرف الصحى، وتطوير العشوائيات. بالإضافة إلى زيادة الإستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق المخصص للتعليم والصحة والبحث العالمى وفقاً للاستحقاقات الدستورية وكذلك اخذاً في الاعتبار تنفيذ بعض القوانين والإصلاحات المستهدفة مثل قانون التامين الصحى الشامل.

### أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام بالموازنة

- تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الإقتصادى والمؤثر على إطلاق آفاق النمو إلى المعدلات المستهدفة القادرة على خلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.
- إستكمال اصلاحات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الإنفاق الموجه للقطاعات الإنتاجية والإستثمارية وترشيد الدعم العينى غير الموجه.
- إستمرار إصلاحات قطاع الطاقة بما يتضمن إزالة التشوهات السعرية بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية والإدارية للقطاع.
- القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية، كما تستهدف الحكومة استمرا خطة التحول نحو تطبيق موازنات البرامج والأداء عند إعداد وتنفيذ ومتابعة أداء الموازنة العامة.
- وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها إصدار الضمانات الحكومية بالشكل الذى يضمن متابعة أثارها المالية على الخزانة العامة ورصد اى مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.
- زيادة الإنفاق الموجه لصالح الحماية الاجتماعية خاصة البرامج التى تستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

## أهم الإجراءات الإصلاحية المخطط تنفيذها فى الموازنة على جانب الإنفاق العام

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط من الوصول الى معدل دين عام لا يتعدى ٧٥- ٨٠% من الناتج المحلى بحلول عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وضمان استدامة تحقيق فائض اولى يبلغ نحو ٢% من الناتج المحلى. فعلى مدار السنوات الماضية ادى ارتفاع فاتورة الانفاق العام الى استمرار تفاقم معدلات العجز الكلى وتراكم رصيد الدين العام، وبالتالى زيادة مدفوعات الفوائد بشكل كبير. كما ساهمت الزيادة المضطردة فى فاتورة دعم الطاقة في استنفاذ اى وفورات مالية تتحقق خلال السنوات الماضية على حساب دعم مشروعات تنموية ومجتمعية ذات اثر ايجابى على المستقبل.

ولذلك فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ باستهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل نمو الايرادات العامة هو امر ضرورى لتحقيق الضبط المالى المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق الاستثماري القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية. كما تم اعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية من سداد فوائد خدمة الدين وفى ضوء الأسعار العالمية للسلع الأولية الرئيسية وبافتراض استيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة فى زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى وكذلك اخذاً في الاعتبار الأثر المالى لتنفيذ بعض القوانين والإصلاحات المستهدفة مثل قانون التامين الصحى الشامل. كما يعكس مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ تنفيذ استراتيجية لاستمرار السيطرة على نمو المصروفات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات موازنة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ والتي تبلغ ٨٨٣ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخيصها فيما يلى:

- تحسين الانفاق الموجه لصالح دعم النشاط الاقتصادي والمؤثر على إطلاق آفاق النمو الى المعدلات المستهدفة القادرة على خلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر. وفى هذا الإطار من المستهدف زيادة مخصصات باب شراء السلع والخدمات بنحو ٢٥% فى مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨، وكذلك زيادة المخصصات المتعلقة بتنمية الصادرات، وتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل، وكذلك مخصصات المياه والاتارة ودعم نقل الركاب، كما هو موضح فى الجدول التالى:
- الاستمرار فى توجيه موارد اضافية لتمويل خطة تطوير البنية التحتية كالطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الاقتصادى. لذا نستهدف زيادة اجمالى استثمارات أجهزة الموازنة العامة بخلاف التمويل الذاتي لتلك الجهات لتصل إلى ١٠٠ مليار جنيه مقابل ٧٠ مليار جنيه في ٢٠١٨/٢٠١٧ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي بنحو ٤٣%.
- زيادة مخصصات توصيل الغاز الطبيعى للمنازل إلى ٣.٥ مليار جنيه ليحقق معدل نمو ١٩٢% مقارنة بنحو ١.٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.
- استمرار الالتزام بتنفيذ خطة ترشيد دعم الطاقة على المدى المتوسط والتركيز على الاصلاحات الهيكلية والمالية فى القطاع لإزالة التشوهات السعرية داخل الاقتصاد ولضمان الاستدامة المالية للقطاع بما يعزز من قدرته على تلبية احتياجات التنمية فى المستقبل.
- استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء.

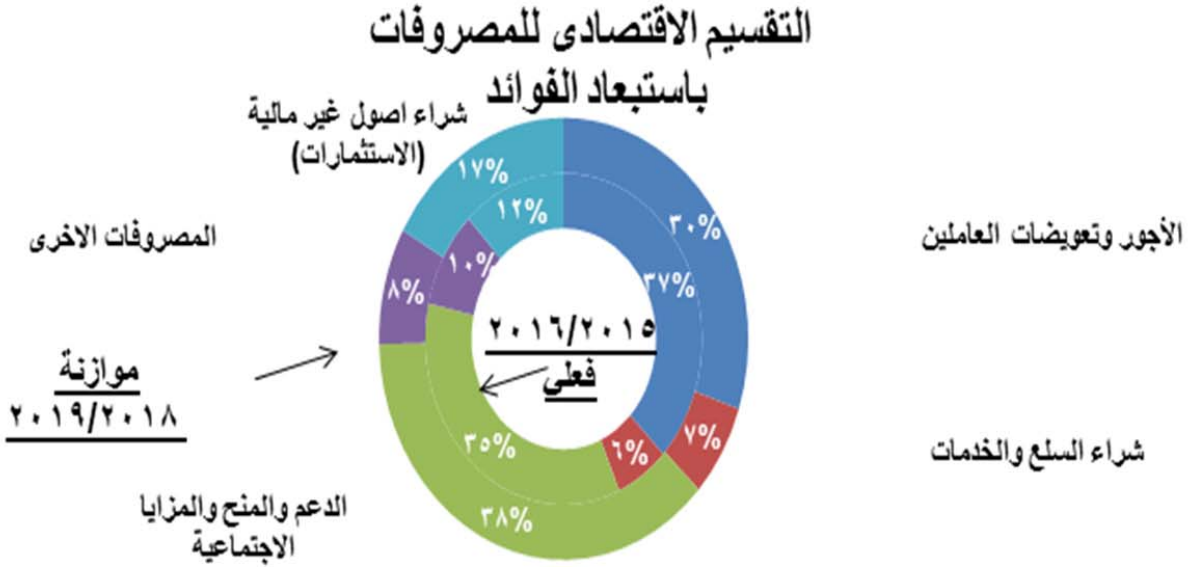


**إجمالى المصروفات موزعة على الأبواب بموازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨**

| | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٦/٢٠١٧ فعليات | ٢٠١٧/٢٠١٨ تقديرات | ٢٠١٨/٢٠١٩ موازنة |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي المصروفات** | ٧٣٣,٣٥٠ | ٨١٧,٨٤٧ | ١,٠٣١,٩٤١ | ١,٢٣٤,٤٠٧ | ١,٤٢٤,٠٢٠ |
| **الأجور و تعويضات العاملين** | ١٩٨,٤٦٨ | ٢١٣,٧٢١ | ٢٢٥,٥١٣ | ٢٣٩,٩٥٧ | ٢٦٦,٠٩٠ |
| **شراء السلع والخدمات** | ٣١,٢٧٦ | ٣٥,٦٦٢ | ٤٢,٤٥٠ | ٤٨,٠٦٤ | ٦٠,١٢٤ |
| **الفوائد** | ١٩٣,٠٠٨ | ٢٤٣,٦٣٥ | ٣١٦,٦٠٢ | ٤٣٧,٩٠٨ | ٥٤١,٣٠٥ |
| **الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** | ١٩٨,٥٦٩ | ٢٠١,٠٢٤ | ٢٧٦,٧١٩ | ٣٣١,٣٧٦ | ٣٣٢,٢٩١ |
| **المصروفات الأخرى** | ٥٠,٢٧٩ | ٥٤,٥٥١ | ٦١,٥١٧ | ٦٥,٧٨٢ | ٧٥,٦٩٩ |
| **الاستثمارات** | ٦١,٧٥٠ | ٦٩,٢٥٠ | ١٠٩,١٤١ | ١١١,٣٢٠ | ١٤٨,٥١٢ |

وفى ضوء الإصلاحات المستهدفة والتي تعكسها تقديرات الموازنة، فستبلغ المصروفات ١٤٢٤ مليار جنيه في ٢٠١٨/٢٠١٩ وهو ما يمثل معدل نمو سنوي قدره ١٥% ونستهدف من خلال موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ رفع كفاءة الإنفاق العام، وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً، فضلاً عن التحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي الموجه للفئات والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة.

وعلى جانب أخر، تولى الحكومة أهتماماً بالجانب الإجتماعى من خلال الإستمرار في تعزيز مجهودات ايجاد شبكة حماية اجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة الى تطوير آليات استهداف الفئات الأول بالرعاية. ويأتى على رأس الإصلاحات المتبعة فى هذا المجال التحول من الدعم العينى المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والذى يتسم بعدم الفاعلية الى الدعم النقدى المباشر الموجه للفئات الاولى بالرعاية. هذا بالإضافة الى توجيه مخصصات كافية لتمويل قانون التأمين الصحى الموحد الشامل فى ٢٠١٩/٢٠١٨ والتوسع في الانفاق الاستثماري لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

حيث ترتكز سياسة الحكومة فى مجال الحماية الاجتماعية على أربعة مرتكزات:

١. زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارها خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخول.
٢. إيجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.
٣. التوسع فى برامج الحماية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الاولى بالرعاية بالشراكة مع مؤسسات التنمية، مع رفع معدلات الاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية الحالية.
٤. تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من ثمار النمو الإقتصادي.

## نبذة عن نظام التأمين الصحى الشامل

تم إعداد مشروع نظام جديد للتأمينات الإجتماعية والمعاشات عن طريق وضع نظام تأمينى موحد لجميع المواطنين يساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية يهدف إلى تحقيق العدالة بين أطراف المنظومة، على أن يكون ممولاً ذاتياً وقادراً على الإستمرار. ويجب أن يكون الإصلاح قائم على بعض المعايير والأسس ومن أهمها أن يكون الإصلاح هيكلى وليس جزئياً قاصراً على بعض عناصر النظام فقط، الحفاظ على الإستدامة المالية للنظام وأن يكون ممول ذاتياً، أن يعمل الإصلاح على حل مشكلة التدهور فى المستوى المعيشى للمؤمن عليهم عند تقاعدهم، شمول الإصلاح المقترح لمنظومة التمويل وكافة الأخطار المغطاة والمزايا الممنوحة وقيامه على دراسة أكتوارية لمجموعة الأخطار التى يغطيها النظام، وإيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق لحل مشكلات العمالة الموسمية وغير الرسمية والغير منتظمة لتحفيزهم للإشتراك فى النظام وتخفيف العبء المالى الخاص بهم على خزانة الدولة.

## على جانب الإيرادات العامة

تستمر الحكومة فى مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ استهداف تعزيز ارتباط ايرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً. وفى ضوء النشاط الاقتصادي والاصلاحات المستهدفة تصل الايرادات بمشروع الموازنة الأولية لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ الى نحو ٩٨٩ مليار جنيه وهو ما يمثل معدل نمو سنوي قدره ٢١.٦%. ومن متوقع ان تشهد الحصيلة الضريبية فى ٢٠١٨/٢٠١٩ زيادة قدرها ٢٣.٤% مقارنة بالعام السابق، ليصل إجمالي الحصيلة إلى ١٤.٧% من الناتج المحلي بزيادة قدرها نحو ٠.٥% من الناتج المحلى عن العام السابق. ويعكس ذلك فى الاساس مجهودات توسيع القاعدة الضريبية بالإضافة الى تطبيق اجراءات هيكلية للإصلاح المؤسسى للمنظومة الضريبية فى مصر. وتستهدف الموزانة تحصيل ايرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٢١٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ ومن أهم تلك الايرادات:

- المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO لبعض الشركات المملوكة للدولة والتي من المتوقع أن تحقق حصيلة قدرها ١٠ مليار جنيه للخزانة في ٢٠١٨/٢٠١٩.
- استهداف تحويل نحو ٨.٢ مليار جنيه صافى ارباح شركات قطاع الأعمال العام للخزانة فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩،
- استهداف تحويل نحو ٧.٤ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض قناة السويس.

## أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة بالموازنة

- التركيز على الإصلاح الإدارى والمؤسسى بمنظومة الضرائب، وسد ثغرات التهرب والتجنب الضريبى، والإلغاء التدريجى للإعفاءات غير المبررة، وزيادة درجة الإرتباط بين نمو النشاط الإقتصادى والإيرادات الضريبية.
- توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي بمصر تعد محدودة (١٢.٥% في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلي ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ٢٠-٢٥%) وذلك من خلال استهداف زيادة الضرائب من الجهات غير السيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوى قدره نحو ٠.٥ - ١%.
- تعظيم العائد على الأصول المملوكة الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذى يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الانتاج، والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية والتعامل مع التشابكات بين الجهات، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة.
- تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض اعباء جديدة أو اضافية ولكن قائمة فى الاساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية.

## أهم الإجراءات الإصلاحية المخطط تنفيذها فى الموازنة على جانب الإيرادات العامة

**زيادة الحصيلة وربطها بالنشاط الاقتصادي**

- زيادة الضرائب من جهات غير ليصل اجمالى الضرائب من تلك الجهات إلى ١١% من الناتج بحلول عام ٢٠٢٠.

**توسيع القاعدة الضريبية**

- استغلال القوى الكامنة غير المستغلة فى الاقتصاد وعلى رأسها أصحاب المهن الحرة
- تحقيق العدالة فى توزيع العبء الضريبى على شرائح الدخل المختلفة
- ضم الاقتصاد غير الرسمى

**تحقيق شراكة حقيقية بين المصلحة والممول**

- إصدار الفواتير الضريبية
- ميكنة عمليات الحصر والتحصيل
- توقيع بروتوكولات تعاون مع جهات مختلفة مثل النقابات المهنية

- التأكد من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، مع ربط الحصيلة بالنشاط الإقتصادى، ورفع كفاءة المنشآت الإقتصادية وتخفيف الإلتزامات المالية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة، وتحفيز إنضمام الإقتصاد غير الرسمى، وضبط المجتمع الضريبى، وتغيير الثقافة الضريبية في المجتمع ، والحفاظ على حقوق المستهلك من خلال إصدار الفواتير، والتأكد أن تطبيق المنظومة الجديدة يراعى الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية وعدم فرض أعباء إضافية على الإحتياجات الأساسية مثل الغذاء، والتعليم، والصحة، والمواصلات، والخدمات الثقافية.
- تطوير الإدارة الضريبية من خلال ما يلى: تحديث وتطوير نظم المعلومات، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، وإصدار التعليمات والقرارات التى تضمن ضبط المجتمع الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية، والتركيز على منافذ سد التهرب الضريبى، تحسين أداء الحصيلة الضريبية من بعض الأنشطة وفى مقدمتها المهن الحرة، والضرائب المرتبطة بالقطاع المالى.
- إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية التى تسهم في حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، وتطبيق قانون جديد للجمارك بهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفى نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين.
- تطوير منظومة الضرائب العقارية على المبانى من خلال رفع كفاءة الإدراة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين بالإضافة إلى إستكمال الإتفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية بقطاعات الأنشطة الإقتصادية المختلفة مثل السياحة والبترول،

علماً بان القانون يوجه نصف الحصيلة مناصفة بين تطوير المناطق العشوائية ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التى تقدمها للمواطنين.

- إتخاذ إجراءات لتعزيز الإيرادات غير الضريبية تنفيذ أجراءات إصلاح الهياكل المالية للهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام بما في ذلك تحقيق عائد مناسب عن الخدمات التى تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة لزيادة مواردها وتحسين موقفها المالى، وإسستيداء حقوق الخزانة العامة على الاصول المملوكة للدولة، والمضى قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO

## استيداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة- برنامج الطروحات العامة

## إجمالى الإيرادات موزعة على الأبواب بموازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨

| | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات | ٢٠١٨/٢٠١٧ تقديرات | ٢٠١٩/٢٠١٨ موازنة |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الايرادات | ٤٦٥,٢٤١ | ٤٩١,٤٨٨ | ٦٥٩,١٨٤ | ٨١٣,٤٠٥ | ٩٨٩,١٨٨ |
| الضرائب | ٣٠٥,٩٥٧ | ٣٥٢,٣١٥ | ٤٦٢,٠٠٧ | ٦٢٤,١٩٨ | ٧٧٠,٢٨٠ |
| المنح | ٢٥,٤٣٧ | ٣,٥٤٣ | ١٧,٦٨٣ | ١,١٤٣ | ١,١٤١ |
| الايرادات الأخرى | ١٣٣,٨٤٧ | ١٣٥,٦٣٠ | ١٧٩,٤٩٤ | ١٨٨,٠٦٤ | ٢١٧,٧٦٧ |

## خامساً: تقديرات الموازنة العامة على المدى المتوسط

**مستهدفات العجز الكلى والعجز الأولى ودين أجهزة الموازنة العامة**
**(نسبة من الناتج المحلى الإجمالى %)**

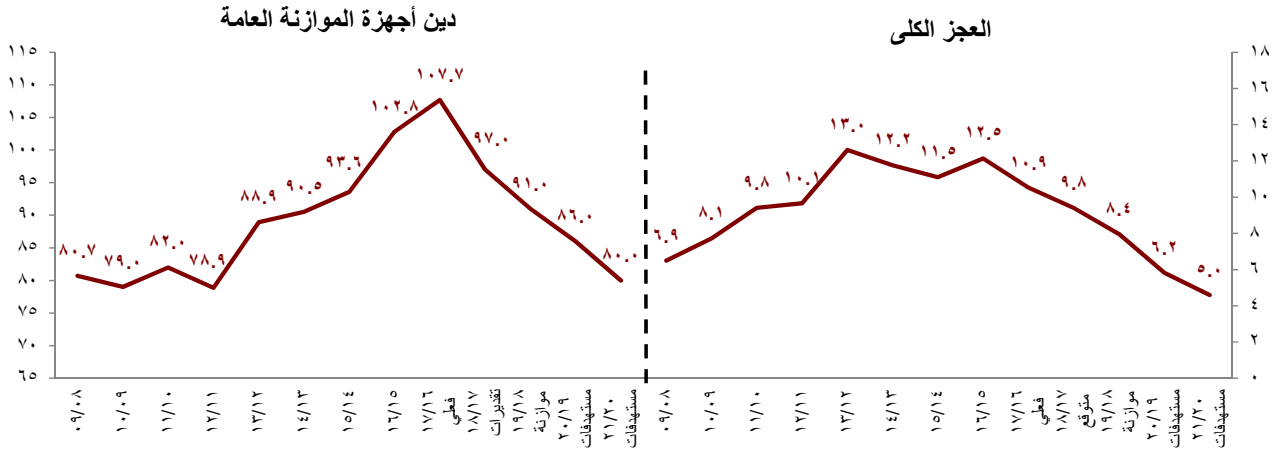


تستهدف وزارة المالية خفض العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة على المدى المتوسط إلى نحو ٦.٢% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مما يساهم فى تحقيق الإستدامة المالية والإستقرار الإقتصادى ، آخذاً في الإعتبار تطبيق برنامج إقتصادى متوازن بين الإصلاحات المالية والإقتصادية الهيكلية المطلوب تنفيذها وفى نفس الوقت زيادة الإنفاق على برامج التنمية البشرية خاصة في مجالى التعليم والصحة، وزيادة الإنفاق على استثمارات البنية الأساسية لتحقيق نقلة في مستوى الخدمات العامة الأساسية أمام المواطنين، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية وخاصة للفئات الأولى بالرعاية لتقليل عبء وآثار برنامج الإصلاح الإقتصادى على المواطن.

### تقديرات لإجمالى النفقات والموارد على المدى المتوسط

**إجمالى الإيرادات والمصروفات (مليار جنيه)**

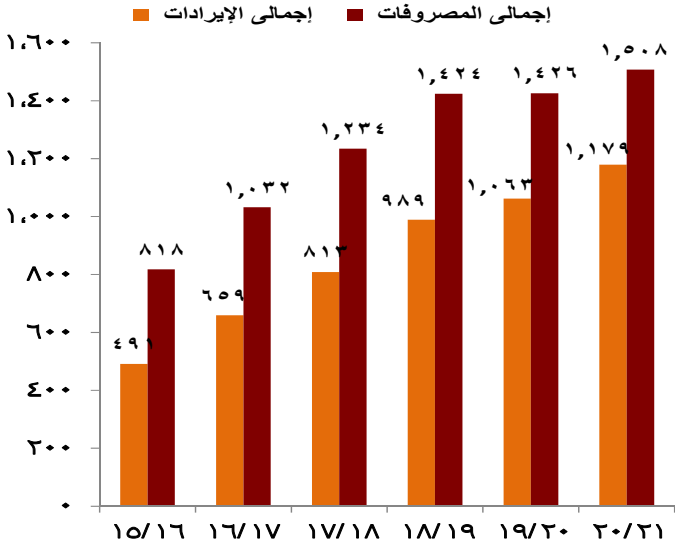


**معدل النمو السنوى للمصروفات والايرادات**

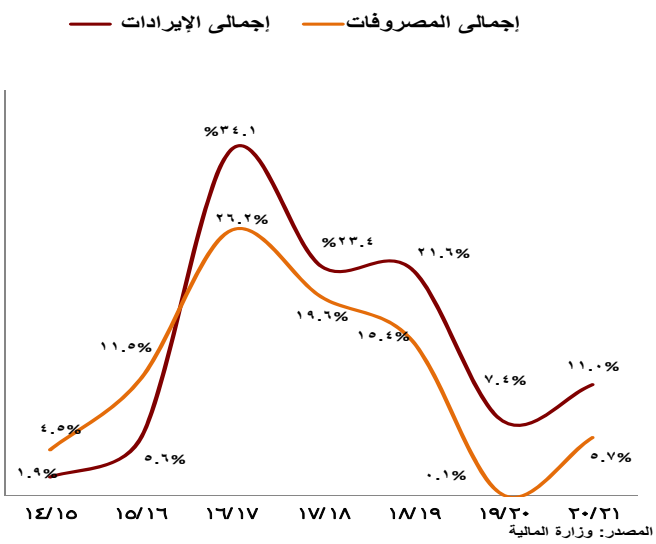


المصدر: وزارة المالية

تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين على المدى المتوسط

**الاحتياجات التمويلية للعام المالى للمدى المتوسط (مستهدف)**

**بالمليون جنيه**

| البيان | ٢٠١٨/٢٠١٩ | ٢٠١٩/٢٠٢٠ | ٢٠٢٠/٢٠٢١ |
|---|---|---|---|
| | موازنة | متوقع | متوقع |
| **الاحتياجات التمويلية للعام المالى** | **٧١٤،٦٣٧** | **٦٣٧،٣٨٢** | **٦٦٣،٦٣٢** |
| العجز الكلى | ٤٣٨،٥٩٤ | ٣٨٠،٥٨٣ | ٣٤٩،٩٥٢ |
| سداد القروض المحلية | ٢٤٣،٧٤٢ | ٢٠٣،٩٠٢ | ٢٧٩،٤٧٤ |
| سداد القروض الأجنبية | ٣٢،٣٠١ | ٥٢،٨٩٧ | ٣٤،٢٠٧ |
| **مصادر التمويل** | **٧١٤،٦٣٧** | **٦٣٧،٣٨٢** | **٦٦٣،٦٣٢** |
| **التمويل الخارجى** | **٢٠٣،٤٢٩** | **٩٧،٥٧٤** | **١٠٠،٠٠٠** |
| صندوق النقد الدولى | ٧٠،٠٠٤ | ٢٢،٥٧٤ | - |
| اصدار سندات دولية | ١٢٨،٠٠٠ | ٧٥،٠٠٠ | ١٠٠،٠٠٠ |
| قرض من دولة ألمانيا | ٤،٣٧٥ | - | - |
| قرض من دولة فرنسا | ١،٠٥٠ | - | - |
| **التمويل المحلى** | **٥١١،٢٠٨** | **٥٣٩،٨٠٨** | **٥٦٣،٦٣٢** |
| اصدار أذون خزانة | ٤٠٩،٦٠٠ | ٣٢٣،٨٨٥ | ٣٠٩،٩٩٨ |
| اصدار سندات خزانة | ١٠١،٦٠٨ | ٢١٥،٩٢٣ | ٢٥٣،٦٣٥ |

المصدر: وزارة المالية

## سادساً: المخاطر المالية لموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩

### تغير الافتراضات الاقتصادية (مخاطر مالية محلية وعالمية):

فى ضوء المخاطر المحيطة بتطور أداء الإقتصاد العالمى- بالرغم من توقع تزايد معدلات النمو الإقتصادى- فقد تم إعداد الإفتراضات الإقتصادية الرئيسية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، حيث أن تأثير التغيرات. وفى هذا الإطار، فإن أى تغير فى كل من معدلات نمو الإقتصاد العالمي، التجارة العالمية، أسعار الصرف، والفائدة، والأسعار العالمية للنفقط قد يؤدى إلى النتائج التالية:

### التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، فمن المتوقع تباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية لتحقق نحو ٤% و٣.٩% خلال عامى ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالى، مقارنه بنحو ٤.٢% خلال العام ٢٠١٧. حيث من المتوقع أن يؤثر هذا التباطؤ على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبى لتراجع نمو التجارة العالمية بـ١% على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٩٨٠ مليون جنيه.

### سعر الصرف:

نظراً لتبنى مصر سياسة سعر صرف مرنة منذ نوفمبر ٢٠١٦ فمن المحتمل أن يؤدى أى تحرك فى زيادة سعر الصرف أثناء التنفيذ مقارنة بتقديرات سعر الصرف عند إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية فى الموازنة العامة للدولة على جانب الايرادات والمصروفات مثل الجمارك والمواد البترولية والغذائية وضرائب البنك المركزى وضرائب الأذون والسندات.

ومن المتوقع ان يصل صافي الأثر المالى السلبى لتراجع الجنيه امام الدولار بنحو ١ جنيه/للدولار على الميزان الاولى للموازنة العامة للدولة نحو ٣.٠ مليار جنيه ليتراجع الفائض الاولى المستهدف بنحو ٠.٠٥% من الناتج المحلى الاجمالى.

## أسعار الفائدة:

قد تتجه دول كثيرة إلى تبنى سياسات نقدية إنكماشية خلال المرحلة المقبلة لخفض معدلات التضخم وهو ما قد يترتب علية رفع أسعار الفائدة المحلية بنحو ٥٠ إلى ١٠٠ نقطة مئوية. الأمر الذى سيكون له تأثيراً سلبياً على الإقتصاد المصرى متمثلاً فى نقص حجم المعروض من النقد الأجنبى وهو ما يضع ضغوط على سعر الصرف. قد تؤدى السياسة النقدية التقشفية للإدارة الأمريكية إلى تضييق أوضاع التمويل الخارجى فى الوقت الذى تتجه فيه مصر لإصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجز فى الموازنة العامة ولتنويع مصادر التمويل، مما يمثل خطر إرتفاع تكلفة الإقتراض عن المتوقع في موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩. ومن المقدر أن يؤدى زيادة متوسط أسعار الفائدة بـ١% خلال العام إلى زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة بنحو ٤-٥ مليار جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

## الأسعار العالمية للنفط:

تشير أحدث التقديرات العالمية توقع استقرار أسعار البرنت العالمية فى ٢٠١٨ عند نفس مستويات الاسعار المحققة خلال الربع الأخير من ٢٠١٧ لتتراوح بين ٦٠- ٧٠ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء البرنت وتوقعات صندوق النقد الدولى والعديد من المؤسسات المالية الدولية. وبناء على ذلك فقد تم أعداد الموازنة بافتراض سعر ٦٧ دولار للبرميل، ففي حالة زيادة سعر البرميل بنحو ١ دولار/برميل فمن المتوقع أن يكون لذلك أثر مالى سلبى على العجز الكلى المستهدف حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور صافى علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ٤ مليار جنيه والذى يمثل نحو ٠.٠٨ % من الناتج المحلى، الأمر الذى سيكون له مردود سلبى على الموازنة العامة للدولة من خلال الحد من الموارد المتاحة لتعزيز الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي. وهو الأمر الذى ينطبق أيضاً على زيادة أسعار القمح و المواد الغذائية في ضوء الارتفاعات التى تشهدها الأسعار العالمية مما سيكون له تأثير مباشر على زيادة مخصصات الدعم للمواد البترولية والكهرباء.